



اجاويد قبل ان يفقد الكثير من التأييد الشعبي في اثر فرض سياسة التقشف

تركيا

اعمال العنف

السياسي ترافق الوضع الاقتصادي المتدهور

الحكومة تعرق البلاد باوراق البنكوت المالية ، لتعطية ديونها ، بينما راحت تتراجع المؤسسات المالية العربية الواحدة تلو الاخرى ، عن تقديم الفروض لانقره ، كون الوضع الذي وصلت اليه لا يشكل ضمانا لا لهذه الفروض المطلوبه ولا لقواتها .

لقد وصل التضخم في سنة ١٩٧٧ ، الى ما يزيد عن ٤٠ بالمائة ، وكان الاقتصاديون واوساط رجال المال والاعمال ، ما زالوا يتوقعون ان تكون نسبة التضخم مماثلة لرقم السنة الماضية ، ان لم تزيد عنه . اما البطالة فقد اصبحت تشمل ٢٥ مليون ضحية . وهذا يعني ان ١٠ بالمائة من السكان عاطلون عن العمل ، وان الحياة اصبحت لا تطاق بالنسبة لسكان مناطق احزمة الفقر المدينية ، التي تتضخم بالسكان نتيجة الهجرة من الريف بحثا عن مصدر رزق اكثر وفرة في المدن . ولم يكن قبول حكومة اجاويد لشروط صندوق النقد الدولي ، سوى خطوة تبقي البلاد داخل الحلقة المفرعة في ازمتها الاقتصادية الحادة ، بل ونذير بالجزيد من التدهور ، فالشروط الذي ربطها الصندوق مقابل توقيع اتفاقية لتقديم فرض لانقره ، دوافعه واهدافه هي نفسها ، التي تلمي عليه قراراته بشأن تقديم الفروض لبلدان «العالم الثالث» . وفي كل الحالات فان المصالح الامبريالية ومصالح الامبريالية العالمية في ضمان الاخضاع المتزايد للدول التي تدور في فلك نفوذها ، هي الدافع وهي الهدف .

الشروط والتبعية

ففي كانون الاول من السنة الماضية انتهت مهمة « لجنة التحقيق » التي ارسلها صندوق النقد الدولي الى انقره ، للبحث في طلب تركيا القرض من الصندوق . ولم تكن لجنة التحقيق اكثر من فريق خبراء يدقق في الوضع ليضع شروطه

الملائمة للفرض ، في ضوء وفوف تركيا على حافة الانهيار المالي ، في الوقت الذي تغمرها فيه ديونها لمؤسسات مالية خارجية . وقد حدد الصندوق شروطه ، وتضمنت ما هو مألوف : الحد من النفقات الحكومية ، ومن توسيع الفروض المحلية ، تجميد الاجور ، المزيد من زيادة الاسعار ، الحد الى درجة كبيرة من الاستيراد ، والمزيد من تحفيص قيمه الليرة التركية . وكان بعض الشروط قد تم تلبيتها قبل بضعة اشهر من هدم « لجبهه التحقيق » التابعه للصندوق . فقد كانت الحكومة الترخيه قد اعلنت في شهر ايلول ١٩٧٧ ، زيادات حاده في اسعار السلع التي يتم انتاجها محليا ، وتراوحت تلك الزيادات ما بين ٢٥ بالمائة و ١٥٠ بالمائة ، كذلك اهدمت على تحفيص قيمه الليرة التركية بنسبة ١٠ بالمائة ، ولكن ذلك لم يكن كافيا لارضاء صندوق النقد الدولي . فالصندوق كان يريد ان تحد الحكومة التركية من النمو الاقتصادي بحيث لا تزيد نسبة النمو عن ٥ بالمائة ، اي اقل بكثير من معدل ٧٫٩ بالمائة ، للسنوات ما بين ١٩٧٢ و ١٩٧٦ . وابلغ الصندوق الحكومة التركية انه ينبغي في حال تقديم الفرض المطلوب ، فرض رقابة على تقارير البنك المركزي التركي من اجل ان يضمن الصندوق ان الحكومة تقوم فعلا بتلبيه شروطه .

وكان هدف الفرض الذي قرر الصندوق تقديمه لتركيا ، تمكين هذه الدولة من دفع ما تاحت عن دفعه من تسديلات لديون اجنبية بلغت في اخر السنة الماضية ما قيمته بليون جنيه . وكانت ديون قصيرة الاجل بلغت قيمتها ٢٤٥ مليون جنيه ، قد استحققت في الربع الاخير فقط من سنة ١٩٧٧ . وكانت تركيا قد دعت في شهر ايلول من العام الماضي ديونا مستحقة لاطراف اجنبية ، بقيمة ٦ ملايين جنيه . ولكن المسألة الهامة هنا ، ان مليون واحد من تلك القيمة كان تسديدا لجزء من ديونها الخارجية الفخمة ، اما المدين الخمسة الاخرى ، فقد كانت قيمة تسديد فواتر لديون « والمصير نفسه تواجهه تركيا من الفرض الذي عاد صندوق النقد الدولي فوافق على تقديمه من بعد موافقة حكومة بولند اجاويد على الشروط المرفقة به . فالقرض سيجر فواتر اضافية على تركيا عندما تستحق تكون تركيا غير قادرة على تسديد القرض وبالكاد قادرة على تسديد جزء من فواتره . وتبقى البلاد اسيرة هذه الحلقة المفرعة التي تعجزها فيها الامبريالية العالمية نتيجة ارتباط هذا البلد بالجله الامبريالية .

لقد وافقت حكومة اجاويد في شهر شباط الماضي على شروط صندوق النقد الدولي لتحصل على القرض الذي لم يكن اكثر من مسكن مؤقت ، ويسهم ايضا في استئصال الداء وليس في شفاة . وكان متوقفا ان تضمن تلك الشروط فتح صندوق النقد الدولي ، والمصارف الدولية ، سيطره لا حد لها على الاقتصاد التركي . وهذه السيطرة هي التي تجر تركيا اكثر فاحتر نحو النظام النيوكولونيالي الذي تفرضه الامبريالية العالمية واعتماد نظام الحكم التركي عليها . وهذا النظام النيوكولونيالي يتطلب ان تكون الدول النامية والاقل نموا ، وذات

النظام الراسمالي ، مثل تركيا ، وان تبقى مصدر الايدي العاملة الرخيصة والمواد الخام واسواقا للسلع المصنعة التي تنتجها وتوزعها الاحتكارات الدولية المتعددة الجنسيات . وان احدى الوسائل الرئيسية للنظام النيوكولونيالي ، هي صناعات التجميع ، حيث تعتمد الدولة المضيفه كليا ، على استيراد القطع من الخارج ، والمواد الضرورية في تجميع السلعة . وتجدر الاشارة في هذا السياق الى ان جزءا كبيرا من الصناعة التركية ، هي صناعة التجميع . وان ٥٤ بالمائة من المواد المستخدمة في هذا القطاع من الصناعة هي مواد تستوردها تركيا من الخارج . وهذا الاستيراد هو عامل رئيسي في العجز في الميزان التجاري الخارجي التركي والذي كان يتوقع ان تزيد قيمة هذا العجز بحيث يصل الى حدود ٢٣ مليون جنيه عن سنة ١٩٧٧ .

بين المطرقة والسندان

وبسبب النقص في العملة الصعبة فقد تم فرض تقليص حاد على الواردات التركية . وادى هذا الامر بطبيعة الحال ، الى نقص والى تخفيض في الانتاج والى التسريح الجماعي للعمال ، في عدد كبير من الصناعات . وقد تضررت خدمات الكهرباء اختر ما تضررت . فقد ادى تخفيض التزويدات بالكهرباء ، الى وقف الانتاج لعدة ساعات في اليوم . وعلى سبيل المثال ، فان وحدتين من مصنع الومنيوم رئيسي ، اضطرت الى وقف الانتاج ، وبالتالي اتبعت اسلوب التسريح الجماعي للعمال . وقد بلغت الخسائر مع بدايه عام ١٩٧٨ ، قيمة تزيد عن ٢٠ مليون جنيه . اما النقص فقد شمل البنزين وغاز البوتان ، والاسمنت ، والملح والورق . وتوقف العمل في معظم الاشغال والمشاريع العامة . ومن بين ١١٤ مشروع هام خصصت لـ ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، فان ١٤ مشروعاً تم انتهاء العمل فيهم في الربع الاخير من السنة الاولى . ومن بين المشاريع التي توقفت ، مشاريع عديدة في الصناعات الكهربائية والايه

والكيميائية . وقد استغل ارباب العمل هذا النقص في مواد الانتاج للجوء الى طرائقهم المألوفة ، بتسريح المئات والالاف من العمال بحجة النقص في مواد الانتاج . وتعتمد تركيا على الاستيراد للحصول على ٩٠ بالمائة من المواد الخام و سلع الاستثمار للصناعة . وهذه الحقيفة توضح العايبه من وراء شرط صندوق النقد الدولي لانقره بان تحد الى درجة كبيرة ، من استيرادها . وتسلط الضوء على الاثر التحريبي على المدى الطويل ، لمثل هذا الشرط ، على اقتصاد تركيا . فهذا الشرط كان خطوة واضحة لخنق الانتاج الصناعي في البلاد . وكان على حكومة اجاويد ان تحار بين خيارين فحسب ، في ضوء توجهها الليبرالي والفائم على المراهنة بالقدرة على ايجاد حلول اقتصادية لانتقال البلاد من الازمة الاقتصادية الحادة المزمنة مع استمرار نهج التبعية للامبريالية : كان عليها ان تختار بين رفض هذا الشرط وبالتالي توف كسل الفروض واعتمادات الاجنبية لها ، الامر الذي يؤدي الى انهيار مالي واطلاس فوري تقريبا ، وبين قبول الشرط ، وتحمل ما يجره من اثار تخريبية على الصناعة ، ونتائج ذلك خاصة على صعيد نسبة العمالة ، ومضاعفاته . وكما كان اختيار حكومة اجاويد قبول هذا الشرط (وغيره) من شروط صندوق النقد الدولي ، متوقفا ، فان ما ادت اليه سياسة التقشف التي فرصت بناء على هذه الشروط ، ان على صعيد ارتفاع نسبه البطالة ، والنقص وارتفاع الاسعار ، او على صعيد اضطرابات العمالية ، كان متوقفا ايضا .

وفي هذا الدفع المستمر لتركيا ، للبقاء في احضان التبعية للامبريالية تسمن وتخنم ، والبورجوازية المحلية وحكوماتها المملته لمصالحها ، بينما تدفع هذه التبعية تركيا ، نحو الانهيار المالي والاصصادي الكامل . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، فان شركة سابانسي وهي ثاني اكبر شركة في تركيا ، حققت ارباحا في سنة ١٩٧٦ بقيمة ١٢٨ مليون ليرة تركية (اي ٢٦ مليون



جثث اثنين من ضحايا الارهاب اليميني الفاشي وجدتا خارج انقره

جنيه) . وكان ذلك يمثل اكثر من ثلاثة اضعاف ارباحها في سنة ١٩٧٥ ، والتي بلغت ٢٩٠ مليون ليرة تركية (١٢ مليون جنيه) . وكانت توقعات الشركة ان تحقق ارباحا اكبر في سنة ١٩٧٧ .

اوهام الاصلاحيين

وكان نظام الحكم التركي ازاء العجز الضخم في ميزانية الدولة ، والعجز في مصاح القطاع العام ، قد لجأ الى طباعه كميات ضخمة من الاوراق النقدية ، وهو اسوأ اشكال الافتراض الفسري . ففي الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٧٧ الماضي ، طبع البنك المركزي التركي اوراق نقدية بقيمة ٢٤٧٥٠ ليرة تركية . وبلغت كميته اوراق النقد المتداولة في البلاد ، ما قيمته (٧٦٧١١ مليون ليرة تركية . وبذلك كانت الحكومة وهي فترة ٩ اشهر فقط ، قد زادت مجموع الاوراق النقدية في التداول بنسبه الثلث . وفي شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ ، وهذه ، طبع البنك المركزي ما قيمته (٥٨٢ مليون ليرة تركية) والمعروف ان طبع الاوراق النقدية يؤثر اول ما يؤثر على الظروف الحياتية ، للطبقة الكادحة الفقيرة ، وان هذا الاسلوب هو اول الضرور التي تفرزها الازمة المالية . وليس صدفة ان الجور الحقيفة قد انخفضت بنسبه ٢٥ بالمائة ، خلال الاشهر التسعة الاولى من السنة الماضية .

وكان لا بد وان يحدث الصراع بين اليمين الحاكم وبين القوى الديمقراطية واليسارية في البلاد ، باحتمال التناقض الاجتماعي ، وان يعكس نفسه في اعمال العنف الناشبه بين القوى اليسارية ورمز اليمين الفاشي ، راس حربه الضام في مواجهه حركة الجماهير المتنامية في تركيا . وفي ضوء تزايد عمليه الفرز والاستعصاب السياسي في المجتمع التركي بين الراسمال الاحتكاري والبورجوازية والقطاع ، وبين حركة الجماهير المطالبه باجراءات راديكاليه وديمقراطية ضد الراسمال الاحتكاري كسبيل لانتقال البلاد من ازمتها الحانفة ، فان حكومة اجاويد التي تمثل حزب الشعب الجمهوري الليبرالي في توهمها بالقدرة على شق طريقها الوسطي الخاص للتوفيق بين تيارتي القوى المتصارعة ، تندفع باضطراد نحو التواطؤ مع الاحزاب السياسية الرجعية في تخبطها لاجاد الحلول لازمة الاقتصادية المستمرة . وجاء التعبير عن ذلك في قبول هذه الحكومة لشروط صندوق النقد الدولي سعيا وراء مسكنات ذات نتائج مدمرة . وهذا التوجه للحكومة يعني ان امامها باب واحد لمكافحة اعمال العنف السياسي التي تستشري في البلاد ترافقا مع الوضع الاقتصادي المتدهور . وهذا الباب هو المؤدي الى تشديد اعمال القمع ضد القوى اليسارية التي يقوى عودها . وليس صدفة ، بل دلالة سياسية هامة ان يسقط ٢٥ قتيل من اليساريين في احتفالات عيد العمال في اول ايار الماضي ، في ساحة التقسيم في اسطنبول ، برصاص اربابيين فاشيين ، ما زالوا طليقين ، لا تصلهم يد السلطة .